قراءة في كتاب:

جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، محمد العجاتي (محررا)، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، عدد الصفحات 287.

الباحثة انتصـــار عريـــوات
طالبة دكتوراه – قسم العلوم السياسية
جامعة باتنة 1 (الجزائر)
intisar.ariouett@yahoo.com

◊◊

يعالج هذا كتاب فكرة أهمية الدور الشبابي في الحركات الثورية العربية، التى عرفتها بلدان المنطقة، وذلك إنطلاقا من إعتبار الشباب العربي وقود الحراك المسمى بالربيع العربي، بشهادة صادرة عن الأمم المتحدة ضمن ما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، حيث تتراوح الطاقة الشبابية العربية عمريا بين 20-30 سنة وهي كلها تحت المتوسط العالمي البالغ 29.2 عاما، وطالما أن الدليل واضح على غلبة الطابع الشبابي على البلدان العربية، فمن الأكيد أيضا أن من قاد حراكها الثوري هو من غالبية هذه الفئة، بعد أن عانت ماعانته من ويلات الفساد والإستبداد، الذي عرفته بلدان هذه المنطقة، إن الفصول الستة المكونة لصفحات هذا الكتاب تعبر وعلى تنوع مواضيعها وتعدد باحثيها، عن الوسائل المختلفة التى إستخدمها الجيل الشبابي للتعبير عن إنتفاضته حول الوضع القائم، هذه الوسائل تعتبر سياسية بإمتياز، بما يفتح المجال لمحاولة تكوين نخبة جديدة تستدعى إهتماما وثقة كافية بقدراتها لتولى شؤون البلاد، في ظل سجالات فكرية قائمة حول إمكانية الإنتقال من الإفتراضية للواقعية.

سعت الباحثة سونيا التميمي في هذا الفصل المعنون بـ: "الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع ووسائل مقاومته؟"، إلى محاولة تصوير الوضع المزري، الذي يتسم بكبح واضح للحريات في تونس في عهد بن علي، بما دفع بالفئات الشبابية للتحول نحو الفضاء الإفتراضى للتعبير عن آراءه السياسية بعد إنسداد آفاق التحرك عبر الوسائل التقليدية للمشاركة السياسية، وذلك عبر تشخيص الوضعية

لثلاثية (النظام السياسي التونسي، المجتمع، الشباب)، ومحاولة حصر أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب التونسي في مجتمعه بإعتبار النظام السياسي المتسبب الأول في تفاقمها لغياب رؤية جادة للخروج من هذا الوضع في ظل علاقة غير مشروعة بين رجال المال والسلطة، وتضييق مقصود على الأحزاب المعارضة، ناهيك عن حرمان إجتماعي متسم بإنتشار الفساد والاعدالة بين الأفراد، لتظهر هيئات تحاول إنتزاع حيز من الحريات السياسية تجمع بين المجتمع المدني والحركة السياسية لتحريك الوضع، عبر إستخدام شبكة الأنترنت لتمرير العديد من الحملات المناهضة للوضع التونسي كوسيلة غير مسبوقة للتظاهر السلمي ضد كل أشكال التسلط، على الرغم من محاولات السلطة إفشال كل المساعي التي تعتبرها تمردا عن النظام التونسي، عبر قيام النظام بحجب الكثير من الصفحات السياسية عن الأفراد إلا أن ذلك لم يثني الشباب التونسي على مواصلة الرفض للواقع السياسي المعاش من خلال خلق فضاء إفتراضي سياسي حر، وصحافة إلكترونية بديلة عن الوسائل التقليدية، لم تقوى السلطة السياسية على التخلص منها، رغم محاولاتها المستمرة بداية من حجب الأنترنات وصولا للتعرف عن هويات الناشطين إفتراضيا ومتابعتهم قضائيا مما أدى لتطوير المقاومة الشبابية بدلا من تراجعها.

يحمل الفصل الثاني: المشاركة السياسية غير التقليدية بجيل الشباب في مصر، بين الإلتفاف على النظام القمعي ومواجهته، للباحثتين: حبيبة محسن ونوران أحمد، يحمل في طياته مقارنة جوهرية، حاولت تحديد الإضافة التي قدمتها أساليب المشاركة السياسية غير التقليدية مقارنة بنظيرتها التقليدية في مصر، خاصة وأن الأولى تلاقي حاليا إقبالا وزخما كبيرين، لاسيما من قبل الحركات الشبابية المصرية الناشئة، من خلال مساعي توسيع مساحات العمل السياسي المتاح لهذه الأخيرة، بما دفع بالباحثة إلى محاولة تقديم خلفية ديمغرافية إحصائية للشباب في المجتمع المصري، فالموضوع يصبح ذو أهمية إذا ما احتوى على دليل مفاده أن نسبة تحتل الحجم الأكبر في مصر هي فئة الشباب المتراوح أعمارهم بين 15- 45 سنة لتعداد السكان لعام 2006 م، بنسبة 42.2بالمائة، من جملة السكان بقوة عمل بلغت 22 مليون نسمة، مما يؤكد بإستمرار أهمية هذه الفئة ودورها في القيام بأي مهام، لاسيما إن كانت سياسية خاصة في ظل الإحتقان النسبي السائد على الساحة المصرية، خاصة قبيل إندلاع ثورة 25 يناير 2011 في إطار سيطرة الأجهزة الأمنية القمعية على العملية الإنتخابية لصالح نظام مبارك، مما أفقد الوسائل التقليدية للمشاركة قيمتها، ومصداقيتها لدى المجتمع المصري عموما والشباب بصفة خاصة من خلال التوجه نحو الإستعانة بوسائل غير تقليدية، بإعتبارها وسائل يمكن أن تضمن لهم حق

الاحتجاج، على الرغم من المحاولات القمعية للسلطة المصرية التي دفعت بالناشطين الشباب إلى العمل خارج الأطر التقليدية قدر الإمكان من أجل المزيد من الاستقلالية في تحقيق مكاسب ملموسة وتحجيم قمع السلطة السياسية المصرية.

انطلق وائل السواح في موضوعه: "سوريا مابين المعارضة التقليدية والقوى الشبابية الثورية – ثورة على المحك"، من أهمية الحديث عن بوادر بروز الحراك الشبابي المنظم في سوريا متأثرا بتفجر الحركات الشبابية في كل من تونس ومصر ومناقشة الوضع في هذين البلدين عن طريق اللقاءات الشبابية السرية، لتأخذ فيما بعد شكلا تنظيميا مع اندلاع ثورة البحرين، عبر التحضير لإنتفاضة سورية، قامت في البداية على مجموعة من التظاهرات المختلفة التى قوبلت بأعمال عنف من الحكومة السورية، مما أدى لإنتشار الحركات الإحتجاجية بدلا من تراجعها، في إطار اللجوء لفكرة التنسيقيات كحل عملى لفقدان وسائل الإتصال، بين مختلف الناشطين على إمتداد الأرض السورية، بما يفرض على السلطات السورية ضرورة طرح فكرة الحوار مع رموز المعارضة، وهو ما وافقت عليه التنسيقية في ظل وضع شروط واضحة للنظام السورى، غير أن الواقع أكد إستمرار الممارسات القمعية المتزايدة من طرف النظام، بما أدى لتسارع الأحداث بشكل مأساوى، وهو ما أدى بالباحث لتصوير العلاقة بين الطرفين على أنها علاقة شد وجذب، كانت في حقيقة الأمر لصالح التنسيقيات التى إستطاعت في ظرف وجيز كسب مواقف محلية ودولية لصالحها، بإعتبارها وسيلة غير تقليدية، ساهمت في التصدي للنظام السوري والتأسيس لرؤية واقعية متميزة رغم المحاولات القمعية المتكررة، لفصلها عن التواصل مع المواطنين السوريين، وطالما أن هذه التنسيقيات ذات طاقة شبابية هائلة، فإن ذالك زاد من إرادتها في كونها فاعل ثوري، للتخلص من الوضع السورى المزرى.

تطرقت أسماء مفلحي في الفصل الرابع من الكتاب المعنون بـ: التحولات السياسية الكبرى التي عرفها الوطن العربي، والتى لم تستثنى المغرب من خلال إنتقال ظاهرة الحراك السياسي للشباب المغربي ليتحول إلى أهم فاعل من خلال الإستعانة بالشبكات الإجتماعية، ومواقع التواصل الإفتراضي كأدوات محركة لانتفاضته، عبر الإستناد إلى منظور الحركات الإجتماعية الجديدة كمدخل لتحليل الحراك الحاصل على الساحة المغربية في السنوات العشر الأخيرة، وفي هذا الصدد تطرقت الباحثة إلى وجود علاقة بين الدور الذي تقوم به الوسائل الإفتراضية كوسائل جديدة للمشاركة الشبابية في المغرب وكذا ردود فعل النظام المغربي في تهدئة هذه الحركات، متخذة في تحليلها من حركة 20 فبراير كنموذج لتحليل هذه العلاقة، على اعتبار أن حركة 20 فبراير كانت ذات

إنطلاقة إفتراضية للتحول إلى العمل الواقعى، عبر تأثرها بالتحولات السياسية التي عرفها الشارع العربي، لتظهر الحاجة لنقل الاحتقان للشارع العام وتنكيل لجان تعبئة على المستوى المحلى، خاصة وأنها على حد تعبير الباحثة خليط من الأيديولوجيات والتيارات المختلفة، القائمة على مطالب إصلاحية للدستور المغربي، بسبب تفشي العديد من المظاهر السلبية (الرشوة،المحسوبية...)، بما مكن شباب 20 فبراير على الرغم من الإختلافات الأيديولوجية من الضغط إلى حدود تملك الشارع، مستعينا بالطفرة التكنولوجية لإحداث طفرة سياسية نوعية داخل المجتمع على الرغم من مراوغات النظام المغربي المستمرة.

يهدف الباحثان أحمد الساري وباسمة القصاب، من خلال موضوع "الشبكات الإجتماعية والتغيير في البحرين"، إلى محاولة إستعراض التجربة البحرينية في مجال إهتمام الشباب في البحرين بالإستعانة بوسائل الإتصالات والتقنيات الحديثة من خلال تحويلها إلى أدوات للتغيير السياسى السلمى، بحيث يرى الباحث أنه كلما زاد النظام قمعا وكذا إشتداد الوسائل التقليدية للمشاركة ووسائل الإتصال الجماهرى، ازداد أثر وفاعلية الوسائل غير التقليدية في التغيير نحو واقع سلمى أفضل ذو آفاق السياسية لمشاركة واسعة بالبحرين وذلك عبر التغلغل والإبحار في وسائل التواصل الإجتماعى وحشد وتعبئة الأفراد نحو مطالب سياسية واضحة مطالبة بالإصلاح دستوري ومؤسسي وعلى الرغم من وجود اختلافات طائفية (سنة،شيعة...)، فإن الباحث يؤكد أن طبيعة المطالب الإصلاحية تنفى فئوية، المطالب والتوصيف الديني لها، ليؤكد الباحث بأن الشعب البحرينى كما الشعوب العربية الأخرى لم تعد تصلح معه نظرية البتر ودولار لإخمادها كشعوب ثائرة، فالمادة لم تعد كل شيئ لدى الكثيرين من أبناء الخليج ككل وهو مايبرر لجوء هذه الشعوب إلى الاستعانة بالوسائل الحديثة لإيصال مطالبها للحكومات ومطالبتها بالبحث عن بديل موضوعي معوض لعقود القمع والتعذيب والتكتيم.

إستهل الباحثان: محمد العجاتى وعمر سمير موضوعهما: "مشاركة الشباب العربي بين الهموم الوطنية والطموحات الإقليمية"، بالحديث عن دواعى للجوء إلى الوسائل غير التقليدية للمشاركة السياسية في الدول العربية من مواقع التواصل الإجتماعى والمدونات وغيرها من التكنولوجيات التى وجدت كطفرة في العالم مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ويرجع الباحثان السبب إلى إنسداد القنوات التقليدية العربية للتعبير عن الرأي وخلوها من أى عمل جريئ عبر إستعراضها لحالات التشابه والإختلاف بين الحالات القطرية وما تحمله من إرهاصات خطاب قومي عربي جديد، يستند إلى مرتكزات ومفردات جديدة، فضلا عن إستقراء أولويات هذا الخطاب، وما يحمله من أفق للحشد على

أساس عربي في القضايا الإقليمية، للتأثير مستقبلا في سياسات البلدان العربية في المنطقة، بما قد يثمر خريطة تفاعلات إقليمية جديدة، وبالتالي دراسة المشترك الرمزي للخطابات القطرية المختلفة وتأثير المشاركة غير التقليدية في إحداث تبادل خصب بين البلدان العربية، فيما فشلت فيه الوسائل التقليدية ليختتم الباحث هذا الفصل بالإشارة عن طريق نظرة نقدية بسيطة، للخطابات الموجودة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الرغم من تميزها وجديتها ورصانة مضمونها، إلا أنه يغلب عليها لغة المطالب وليس الحقوق بما يؤدي لتبني النظم الإنتقالية لهذه الشعارات المرفوعة في الميدان.

إن حداثة الموضوع تعطى قيمة علمية هامة لهذا البحث، ففي ظل قلة الأبحاث بهذا الشأن، تظهر عدم كفاية المنهجيات البحثية التقليدية للتحليل، وهو مايبرر لجوء الباحثين المشاركين، إلى أسلوب تحليل الخطاب الإعلامى والسياسي ورصد الأوضاع العربية، ومقارنة مدى إختلافها عن الخطابات السابقة، للوصول إلى الإضافة التي قدمتها الوسائل غير التقليدية في إطار تفعيل المشاركة السياسية العربية، غير أن ذلك لاينفى وجود بعض المطبات التي وقع فيها هذا البحث والتى لا تنقص من قيمته العلمية، يمكن تلخيصها في فكرة أن جل المواضيع المنتقات، ذات إتجاه واحد مبني على أهمية لجوء الشباب العربي لوسائل المشاركة غير التقليدية في ثوراتها، لكنها لم تقدم قياسا واضحا لدرجة هذا التأثير، لبقاء الأوضاع العربية على ما هى عليه وأسوء، في ظل التشكيك حول كون اللجوء لمثل هذه الوسائل مجرد ظاهرة عابرة تفرضها مقتضيات الطفرة التكنولوجية، ما يطرح تساؤلا هاما يفتح المجال لإشكالية بحثية جديدة مفاده: إلى أي مدى يمكن القول بنجاعة وسائل المشاركة غير التقليدية، في تحقيق مكاسب سياسية ديمقراطية في الوطن العربي؟